

يقتب عليه تغيير في الوثيقة الدستورية تطور ظروف الحياة في مختلف مجالاتها يتحسب ما تقتضيه هذه الظروف، لكون الدستور هو الـ أوجد السلطة وحدد اختصاصاتها و عية مختلف شر القوانين مستمدة من الدستور فالقول بوجود نظام سياسي نهائي لا يمكن ومهما طال التغيير من نظام ما إلا ما يكون له يوم يلحقه التبدل¹ (ي لأي دولة لابد أقال نظام الدستور ن يساير قانون التطور المستمر، لابد أن يكونه سنهاك تنظيم لوسائل شرية معقدا كان ليمه يجب إتباعها لتعديل القواعد الدستور أم ةومبسطا، كالانقلاب ةالثور و منا ي حقات الواقعية التي كان لها دور في عملية التعديل الدستولأمثلة أو المتغير ، باعتبار أن الما على الركان ذلك حكتببعض الأعمال المرمة بالسياسة